



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأحد ٢١ فبراير ٢٠١٠ - السنة السادسة عشرة - العدد (٤٢٨٤)

محتويات العدد

* الإمارات والولايات المتحدة.. علاقات متميزة

* إيران تستعد لمواجهة العقوبات الدولية

* حركة «طالبان» تتحول من الهجوم إلى الدفاع

* رئيس «تويوتا» يوافق على المثل أمام «الكونجرس» الأمريكي

* تراجع قلق إسرائيل تجاه نيّات أوباما ومواقفه

* «مونتور»: مخاوف من حرب أهلية في العراق

* قراءة في موقف «الوكالة الدولية» من إيران





علاقات إماراتية-أمريكية متميزة

في إطار حرصها على تنمية علاقاتها على المستويين الإقليمي والدولي، وإقامتها على أسس من الاحترام المتبادل والنديّة والمصالح المشتركة، تعطي دولة الإمارات العربيّة المتحدة وقيادتها الرشيدة أهمية كبيرة للعلاقات والروابط مع القوى الكبرى ذات التأثير في العالم، وفي مقدّماتها الولايات المتحدة الأمريكيّة، خاصة في ظل رصيدها الإيجابيّ وصورتها الطيبة التي تجعلها مقبولة من الجميع على الساحة العالميّة. في هذا السياق تأتي أهميّة تصريحات الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال استقبال سموّه، مؤخراً، الأدميرال مايك مولن، رئيس هيئة الأركان الأمريكيّة المشتركة، حيث أكد أن الإمارات بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- تعتزّ بعلاقات الصداقة القائمة مع الولايات المتحدة، وتحرص على ترسيخ هذه العلاقات وتنميتها، بما يلبّي طموحات البلدين والشعبين الصديقين.

الولايات المتحدة من جانبها تبدي اهتماماً كبيراً بعلاقاتها مع دولة الإمارات، وتنظر إليها على أنها قوّة استقرار في المنطقة، ومشارك قويّ وفاعل في الجهود الدوليّة الهادفة إلى تحقيق الأمن والسلام الإقليميين والعالميين. ويحظى الدوران الإنسانيّ والتنمويّ الإماراتيان في مناطق النزاعات، خاصّة في أفغانستان، وتوجّهات الإمارات السياسيّة المعتدلة والحكيمة في التعامل مع الملفّات المختلفة، بتقدير أمريكي كبير يعبر عن نفسه من خلال حرص واشنطن على التشاور مع القيادة الإماراتية في كلّ ما يتعلق بشؤون منطقة الخليج بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام. ولا شك في أن اتفاق التعاون النووي السلمي بين دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكيّة، الذي دخل حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٠٩، والمواقف الأمريكيّة التي تم التعبير عنها على هامشه، تعكس طبيعة النظرة الأمريكيّة الإيجابية إلى الدولة ودورها، فقد أكّد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في بيان موافقته على الاتفاق، أنه قد توصل إلى «أن تنفيذ الاتفاق سيعزز الدفاع والأمن المشتركين»، فيما اعتبرته وكالة وزارة الخارجية الأمريكيّة لشؤون الحدّ من الأسلحة «نموذجاً جديداً لمنطقة الشرق الأوسط».

وفي الوقت الذي يؤديّ فيه تعميق العلاقات الإماراتية-الأمريكية إلى تأكيد المصالح المشتركة وتكريسها وتنميتها، سياسياً واقتصادياً، حتى إن حجم التبادل التجاري بين البلدين وصل إلى نحو ١٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، ما يجعل الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة من حيث الأهميّة النسبيّة لتجارة الإمارات الخارجية مع العالم، فإنّه يصبّ في خدمة القضايا العربيّة المشروعة، وفي مقدّماتها القضية الفلسطينيّة، خاصة أن القيادة في دولة الإمارات حريصة على طرح وجهة نظر العرب بوضوح في حواراتها وتفاعلاتها مع الإدارة الأمريكيّة، التي تبدي بدورها اهتماماً كبيراً بالرؤى والتصورات والأفكار التي تقدّمها الإمارات حول قضايا الأمن الإقليمي وملفات منطقة الشرق الأوسط وأزماتها.

المشرف العام على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على "الإنترنت"

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"

ملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

موقف «الوكالة الدولية» .. هل يدعم المزيد من التشدد مع إيران؟

في موقف لافت للنظر نقلت وسائل الإعلام عن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، يوم الخميس الماضي، تعبيرها عن خشيتها من اتجاه إيران إلى امتلاك سلاح نووي، وتأكيد مديرها العام، يوكيا أمانو، أن «المعلومات التي في حوزة الوكالة تشير مخاوف من احتمال وجود نشاطات، في السابق أو راهناً، غير معلنة بشأن تطوير شحنة نووية يمكن تحميلها على صاروخ».

هذا التقدير من «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» يعبر عن تحول في موقفها، فهذه هي المرة الأولى التي تعبر فيها عن قلقها بشأن نشاطات إيرانية «راهنة»، في حين كانت تتحدث في الماضي عن نشاطات سابقة، كما أنها المرة الأولى التي تشير فيها بوضوح إلى شكوك حول نشاط نووي عسكري، في حين كانت تتجنب الإشارة إلى هذا الأمر في تقاريرها السابقة، وهذا ربما يعني أن الوكالة في ظل مديرها العام الجديد سوف تتخذ موقفاً أكثر تشدداً تجاه إيران منه في ظل مديرها السابق، محمد البرادعي، الذي تعرض لانتقادات من الولايات المتحدة وإسرائيل واتهام بأنه يخفي معلومات حول البرنامج النووي الإيراني.

ولا شك في أن موقف «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» الذي يجيء في وقت يتصاعد فيه التوتر بين إيران والقوى الكبرى المعنية بملفها النووي، وتسعى فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشديد العقوبات على طهران بدعم من حلفائها الأوروبيين في مجلس الأمن الدولي، إنما يصب في مصلحة واشنطن التي ستعمل على استثماره بشكل كبير في مساعيها لمعاينة إيران خلال الفترة المقبلة، وهذا ما يتضح من تصريح المتحدث باسم «الخارجية» الأمريكية، يوم الجمعة الماضي، الذي قال فيه إن تقرير «الوكالة الدولية»، الذي «يرجح أن تكون طهران بصدد إعداد سلاح نووي»، يؤيد تشديد العقوبات عليها، وأضاف أن التقرير «يشدد على المسائل التي تهمنا والقلق الذي ينتابنا بشأن نشاطات إيران النووية». لكن على الجانب المقابل فإن تقديرات الوكالة تشمل ضربة لإيران، ولهذا سارعت إلى التشكيك فيها، معتبرة أنها «بلا أساس»، ومستندة إلى مستندات «مفبركة». والأمر هنا لا يتوقف على إيران فقط، وإنما يمتد إلى حليفاتها الصين وروسيا، حيث يضعهما موقف الوكالة في وضع معقد، وربما يدفعهما إلى المزيد من المرونة خلال الفترة المقبلة في ما يتعلق بالموقف من العقوبات المقترحة على إيران، خاصة أنه من الواضح أن روسيا قد تخلت عن معارضتها مبدأ العقوبات، وأصبحت تتحدث عن نوعية هذه العقوبات، وهذا ما أشار إليه نائب وزير الخارجية الروسي بقوله إن بلاده تعارض عقوبات «تحدث شللاً» على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولكنه لم يستبعد فرض أنواع أخرى من العقوبات عليها.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
- ٤ * الدور التنموي للثقافة
- ٥ * تقارير وخطبات
- ٥ * سحب أرصدها من بنوك غربية: إيران تستعد لمواجهة العقوبات الدولية الجديدة
- ٥ * في ضوء عدد من المؤشرات: ترمز «طالبان» تحولاً إلى موقع الدفاع وليس العكس
- ٦ * محللون: على إسرائيل «ضرب التهديد النووي الإيراني في مهده»
- ٧ * «فورين بوليسي»: تراجع قلق إسرائيل تجاه نيّات أوباما ومواقفه
- ٨ * «دير شبيجل»: العقوبات يجب أن تشمل «الحرس الثوري» الإيراني
- ٩ * أخبار الساعة حول العالم
- ٩ * إسلام آباد
- ١٠ * حرب أمريكية على مختلف الجبهات ضد «طالبان»
- ١٠ * لندن
- ١٠ * براون: أسلحة الدمار ليست السبب في غزو العراق
- ١١ * بكين
- ١١ * الصين تحتج بقوة على لقاء أوباما الدلاي لاما
- ١١ * واشنطن تفسح المجال لطرحات الصين على القمر
- ١١ * واشنطن
- ١٢ * «مونيتر»: مخاوف من حرب أهلية في العراق
- ١٢ * «واشنطن بوست» لا تتوقع تقيماً في الحوار مع سوريا
- ١٣ * متابعة اقتصادية
- ١٣ * قضايا دولية:
- ١٤ * بسبب مواقفها النووية: هل تتحول روسيا عن دعم إيران؟
- ١٤ * من إصدارات المركز:
- ١٥ * النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية





أهم الأحداث

فرنسا: ضرورة اتخاذ إجراءات جديدة ضد إيران إذا لم يحرز تقدّم

صرح رئيس الوزراء الفرنسي، فرانسوا فيون، أمس، بأن القوى العالمية ستضطر إلى اتخاذ إجراءات جديدة ضد إيران إذا لم تبد طهران أي بادرة جديدة. وقال فيون إنه يشعر بالقلق من تقرير جديد لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، في الأسبوع الماضي، ذكر أن إيران ربما تعمل على تطوير صاروخ يحمل رأساً نووياً. وأضاف «قرأنا تقرير (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) الجديد (حول إيران).. وهو يبعث على القلق الشديد.. اقترحنا إجراء حوار مع إيران منذ أشهر عدّة وحتى هذه اللحظة رفضت الاقتراحات كلها».



السودان يوقع اتفاقاً لوقف إطلاق النار مع متمردين من «دارفور»

قال الرئيس السوداني، عمر حسن البشير، أمس، إن حكومته وافقت على توقيع وقف لإطلاق النار مع «حركة العدل والمساواة» في «دارفور»، في إطار اتفاق لعلاج الحرب في الإقليم الذي يقع في غرب البلاد. وقالت «حركة العدل والمساواة» إن اتفاق الإطار الذي تمّ التوصل إليه في العاصمة التشادية (نجامينا) ليس اتفاق سلام نهائياً لكنه حدّد الشروط لمفاوضات يمكن أن تفشل إذا شاهدت علامات على سوء النية من جانب الخرطوم. وقال البشير إنه سيلغي أحكام الإعدام التي صدرت ضد سجناء من «حركة العدل والمساواة» ويفرج عن ٣٠ في المئة منهم على الفور.



إياد علاوي في الرياض

«قائمة المطلق» تعلن مقاطعة الانتخابات العراقية

أعلنت «الجبهة العراقية للحوار الوطني»، بزعامة صالح المطلك، أنها لن تشارك في الانتخابات العراقية المقررة الشهر المقبل. وكان المطلك قد استبعد من المشاركة في الانتخابات بناءً على قرار من «هيئة المساءلة والعدالة»، وهي الهيئة التي أنشئت بديلاً لـ «هيئة اجتثاث حزب البعث» المحظور. من جانب آخر استقبل العاهل السعودي، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أمس، رئيس الحكومة العراقية الأسبق، إياد علاوي. وقالت «وكالة الأنباء السعودية» الرسمية إنه جرى خلال الاجتماع «استعراض عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك».

محمد بن زايد يستقبل المبعوث الخاص للمستشارة الألمانية

استقبل الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، في أبوظبي، هانس يواخيم دير، المبعوث الخاص للمستشارة الألمانية. وقال سموه إن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- تفخر بعلاقاتها الوثيقة مع ألمانيا والقائمة على أسس راسخة من المودة والصداقة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وتعتز بما تشهده هذه العلاقات من تطوّر ونمو وازدهار في العديد من المجالات.



بليز يأمل استئناف محادثات الشرق الأوسط خلال أسابيع

قال مبعوث الشرق الأوسط، توني بليز، أمس، إنه يأمل أن يستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون مفاوضات السلام خلال أسابيع بعد توقفها لأكثر من عام. وقال بليز، في أثناء زيارة لنيجيريا «آمل أن نتمكن من تحريكها في الأسابيع المقبلة. الإسرائيليون يريدون المفاوضات والفلسطينيون يريدون المفاوضات. المسألة هي الشروط. وأضاف أن الجهود ستزيد ليس من أجل تقوية الاقتصاد الفلسطيني والسماح بالمزيد من حرية الحركة فحسب بل من أجل القيام بالمزيد من الجهد لتعزيز حكم القانون على الجانب الفلسطيني وضمان وجود نظام عدالة جنائية فعّال أيضاً».



سوريا ترفض دعوة «الوكالة الدولية» إلى مزيد من التفتيش

رفضت سوريا، أمس، توصية من «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» بأن تسمح لفتشيتها بإجراء عمليات تفتيش دون قيود بعد يوم من إعلان الوكالة أن مجمّعاً سورياً تمّ قصفه ربما كان موقعاً نووياً. وقال وزير الخارجية السوري، وليد المعلم (نحن ملتزمون باتفاق «عدم الانتشار النووي» بين الوكالة وسوريا ونسمح للفتشيين أن يأتوا حسب هذا الاتفاق). وأضاف «أما في ما يتعلق بأشياء أخرى فهي لا تدخل في نطاق الضمانات بين سوريا والوكالة وسوريا ليست ملزمة أن تفتح مواقعها للفتشيين. نحن لن نسمح بتداول اتفاق الضمانات لأن سوريا ليس لديها برنامج نووي عسكري».





الدور التنموي للثقافة

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- إلى الشعب في مناسبة اليوم الوطني الثامن والثلاثين في شهر ديسمبر الماضي ٢٠٠٩، إلى التلاحم المجتمعي الذي «يرسخ قيم التماسك الأسري والتكافل الاجتماعي والشراكة المجتمعية».

كما أن هذه المبادرة من ناحية ثانية ذات أهداف متعددة لا تقتصر على الجانِب الثقافي والفكري وحسب، وإنما تتعداه إلى كل ما من شأنه خدمة المجتمع ورفاهيته، فالشعار الذي تنطلق منه المبادرة «مجتمعنا أمانة» يشير بوضوح إلى غاياتها النبيلة، وفي مقدمتها تعزيز قيم الثقافة المجتمعية لدى جميع الأسر والأفراد على أرض الدولة، وبناء شراكة منتجة ومؤثرة مع أبناء الوطن كافة، بالإضافة إلى نشر القيم الثقافية والوطنية والمجتمعية وترسيخها في المناطق كافة على مستوى الدولة، ونشر مفاهيم العمل الجماعي والعمل التطوعي وآليات تعزيز الترابط والتكافل بين أفراد المجتمع، وتعميق مفهوم الأسرة، وإحياء قيم التكافل الاجتماعي والشراكة المجتمعية، وتمكين المرأة وحماية الطفل وكبار السن وتعبئة الطاقات الوطنية الشابة والمحافظة على التواصل بين الأجيال. ولا شك في أن نشر هذه القيم الإيجابية بين أفراد المجتمع، وإدراكهم لمعانيها ومضامينها المختلفة يمثلان حائط الصد الأول في مواجهة التأثير السلبي للمتغيّرات الكبيرة التي يمرّ بها المجتمع وتنطوي على تهديد لتماسكه الاجتماعي والثقافي.

«مبادرة القوافل الثقافية» لعام ٢٠١٠ التي تقودها وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، تحت شعار «مجتمعنا أمانة» إلى مختلف المناطق في الدولة بصورة شهرية حتى نهاية العام تجسد بوضوح الأهمية التي توليها الدولة للثقافة ليس في نشر الوعي وحسب، بل في خدمة المجتمع وتنميته أيضاً، فالثقافة تعد ركيزة من ركائز التنمية الشاملة، ومقياساً لنوعية النمو ونجاحه، لدورها المهم في تنمية وعي الإنسان وسلوكه وخبرته، الذي يعتبر محرك التنمية الشاملة، وفي نشر القيم الإيجابية التي تركز الانتماء إلى الوطن وتشجع على التقدم وتحفز على المشاركة والمبادرة.

من هذا المنطلق تنطوي «مبادرة القوافل الثقافية» على مردودات إيجابية عديدة، فهي من ناحية تركز مبدأ الشراكة المجتمعية بين العديد من الهيئات والجهات المختلفة داخل الدولة، فبرغم أن هذه المبادرة في الأساس ذات طابع ثقافي وفكري، فإن جهات مختلفة تتعاون مع وزارة الثقافة في تنفيذها، ك «هيئة الهلال الأحمر» والقيادة العامة لشرطة دبي ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة الأشغال العامة ومؤسسة مواصلات الإمارات. وهذا يعكس في جانب منه إحساس هذه المؤسسات بالمسؤولية المجتمعية وكيف أن هذا المفهوم قد أصبح يأخذ مكانة بقوة على الساحة الإماراتية، وهو من المفاهيم التنموية المهمة في الدول المتقدمة. والمبادرة بهذا المعنى هي ترجمة واضحة للدعوة التي وجهها

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

اليورو		الجنيه الإسترليني		الين الياباني		أسعار العملات
↓	١,٣٦,٠١	↓	١,٠٥٤,٦٩	↑	٩١,٧٠,٥	
مزيج برنت دولار/ برميل		الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		نيكاي		أسعار النفط الخام والغاز
↑	٠,٧٦	↓	٥,٠٤	↓	٢,٥	
ناسداك		داو جونز		نيكاي		مؤشرات الأسهم العالمية
↑	٢٢٤٣,٩	↑	١٠٤٠٢,٠٤	↓	٢,١	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↑	المؤشر العام
↑	الشركات المرتفعة (١٥) شركة
↓	الشركات المنخفضة (١٤) شركة
↓	الشركات الثابتة (٨) شركات
سوق دبي المالي	
↓	المؤشر العام
↓	الشركات المرتفعة (١٢) شركة
↓	الشركات المنخفضة (١٠) شركات
↓	الشركات الثابتة (٧) شركات





تسحب أرصدها من بنوك غربية: إيران تستعد لمواجهة العقوبات الدولية الجديدة

أعلنت إيران، مؤخراً، أنها تحوّل أرصدها المصرفية من الدول الغربية إلى الشرق، ومن المتوقع أن تنجح هذه الإجراءات في تلافي آثار تجميد تلك الأرصدة في إطار العقوبات المزمعة من الدول الغربية.

هناك، بالإضافة إلى تقييد صادرات النفط الإيرانية، وتشجيع الدول المستوردة له على تنوع مصادرها بعيداً عن النفط الإيراني.

والمتابع لسياسات الحكومة الإيرانية خلال الفترة الماضية يجد أنها تتبع سياسة شاملة استعداداً للعقوبات، وقد نجحت خلال الأشهر الماضية في زيادة احتياطياتها من البنزين لتجنّب الأزمات الطارئة إذا تم حظر تصديره إليها، حيث زادت مخزونها من الوقود بنحو ٣١٪ خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي الجاري، كما أعلنت إيران مؤخراً نيتها إنشاء سبع مصافٍ لتكرير النفط لديها بطاقة تكريرية تبلغ نحو ١.٦ مليون برميل يومياً، لزيادة إنتاجها المحلي من البنزين إلى نحو ١٦٨ مليون لتر يومياً، وهو ما سيغطي استهلاكها المحلي، وبحولها من دولة مستوردة للبنزين إلى دولة مصدرة، بنحو ٦٨ مليون لتر يومياً.

وبجانب ذلك، فقد نجحت الحكومة الإيرانية خلال الفترة الماضية في استقطاب شركات النفط الآسيوية ملء الفراغ الناتج عن خروج الشركات الغربية، مثلما حدث في الاستعانة بـ «شركة النفط الصينية» لتحل محل شركة «توتال» الفرنسية لتطوير بعض مراحل حقل «فارس الجنوبي» للغاز الطبيعي. كما أقدمت إيران أكثر من مرة على تخفيض أسعار النفط المصدر إلى الأسواق الآسيوية، لتشجيع تلك الأسواق على الاعتماد على نفطها.

وبجانب كلٍّ من هذه العوامل، فإن بقاء الإجراءات الغربية، وتأخر فرض العقوبات، بالإضافة إلى ارتباط إيران بعلاقات اقتصادية جيدة مع كل من الصين وروسيا ربما يعطيها الفرصة لتقليل آثار العقوبات، وتوفير للاقتصاد الإيراني بدائل يمكن الاعتماد عليها لسد احتياجاته على صعيد الصادرات والواردات والتعاملات المالية والمصرفية.

يبدو أن إيران تستعد حالياً للمرحلة المقبلة من العقوبات المزمع أن تفرضها عليها الدول الغربية، وفي إطار استعداد الحكومة الإيرانية لاحتمالات تجميد أرصدها المصرفية في الغرب، فقد بدأت تتجه إلى سحب تلك الأرصدة وتحويلها إلى مصارف في كلٍّ من روسيا والصين والدول الإسلامية. وقد أكدت الحكومة الإيرانية، مؤخراً، أنها قد قامت بالفعل بسحب ٣٠ مليار دولار، بما يمثل ٣٩٪ من إجمالي ودائعها في دول «الاتحاد الأوروبي»، كما أعلنت نيتها المضي قدماً في سحب الجزء المتبقي من ودائعها في تلك الدول البالغ ٤٧ مليار دولار، وتحويله إلى الشرق.

وتعدّ الخطوة الإيرانية وسيلة لتجنب اقتصادها الآثار السلبية للعقوبات المزمعة في هذا الشأن، وإن كان نجاحها في تحقيق أهدافها مرتبطاً بمجموعة من العوامل التي من أهمها مدى قدرة الحكومة الإيرانية على استكمال سحب مجمل أرصدها من المصارف الغربية من دون مشكلات قبل أن يتم فرض العقوبات، ومن ثم تجميد تلك الأرصدة، وهو ما يعتمد بدوره على مدى سرعة الدول الغربية في الاتفاق على النقاط الخلافية بشأن هذه العقوبات، التي تشمل بنودها، وإذا ما كانت عقوبات شاملة أم مركزة على بنود محددة، وكذلك تعتمد على مدى اتفاق تلك الدول على الموعد المناسب لتطبيقها.

وبجانب ذلك، فإن نجاح هذه الإجراءات الاحترازية للحكومة الإيرانية يتوقف أيضاً على مدى قدرة الحكومة على تبني خطة شاملة متنوعة الإجراءات بما يضمن للاقتصاد الإيراني تلافي الآثار السلبية لمجمل حزمة العقوبات المزمعة، التي من المتوقع أن تتعدد لتشمل، بجانب تجميد الأرصدة المصرفية، حظر تصدير البنزين إلى إيران، وفرض عقوبات على الشركات المتعاملة معها، أو ذات الأنشطة الاستثمارية



في ضوء عدد من المؤشرات: تهمرد «طالبان» خوّل إلى موقع الدفاع وليس العكس

يعتقد مسؤولون غربيون أن المرحلة الحالية في الحرب على حركة «طالبان» تمثل نقطة تحوّل مهمة، تدل مؤشراتنا على تراجع التمرد وتحوّله إلى موقف الدفاع وليس العكس.

على مدار العام الماضي).

ويقول تقرير صحيفة «التايمز» إن هذه التطورات في مجملها تشير إلى أن الولايات المتحدة بدأت تحصد بالفعل ثمار استراتيجيتها الجديدة تجاه أفغانستان وباكستان. وتشير الصحيفة كذلك إلى أن التطور الأكثر أهمية هو أن السلطات الباكستانية بدأت تعيد النظر في سياساتها تجاه تعقب الأشخاص الذين تعدّهم مصدر خطر على الأمن واستهدافهم، إذ سبق أن علّق القائد العام للجيش الباكستاني، الجنرال إشفاق كياني، بأنه (ليست هناك «طالبان» معتدلة وأخرى متطرفة، كلتاهما سيّان). ويقول مراقبون إن تصريح الجنرال كياني جاء في وقت تتحدث فيه مصادر مطلّعة عن تطهير جهاز الاستخبارات الداخلي الباكستاني (ISI) من الصقور الذين يصرّون على الاحتفاظ بعلاقات مع «طالبان».

ويرى محللون أن التحول في موقف باكستان جاء نتيجة مجموعة من العوامل، من ضمنها ضغوط واشنطن على إسلام آباد، وعرض الولايات المتحدة مساعدات على باكستان تُقدّر بمليارات الدولارات، واستمرار غارات الطائرات الآلية على عناصر ترفض السلطات الباكستانية استهدافها، فضلاً عن حملة عنف حركة «طالبان-باكستان» التي أودت بحياة نحو ٣٠٠٠ شخص خلال العام الماضي.

تقديرات المحللين، حسبما جاء في تقرير «التايمز»، تشير إلى أن باكستان تعتزم استخدام الملا برادار، المعتقل لديها، في التوسط لإجراء محادثات سلام سرّية بغرض تفادي محاولة استبعادها من أي اتفاق يتم إبرامه بين حركة «طالبان» والحكومة الأفغانية. ويرى مراقبون أن هذا التحليل هو الأرجح، خاصة بعد تصريح وزير الداخلية الباكستاني، بأن بلاده لن تسلّم قادة «طالبان» المعتقلين لديها إلى الولايات المتحدة.

على الرغم من أن الوقت لا يزال باكراً لحسم المعركة عسكرياً ضد تمرد حركة «طالبان»، فإن نتائج سلسلة من الأحداث التي وقعت خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة تدل على تلقي التمرد سلسلة ضربات يتوقّع أن تؤثر في نشاطه بصورة كبيرة. بدأت هذه التطورات بالتقارير التي أشارت إلى مقتل قائد حركة «طالبان» الباكستانية، حكيم الله محسود، في يناير الماضي، ثم إعلان التحالف بداية عملية «مشترك» على معاقل حركة «طالبان» في محافظة «هلمند» جنوب أفغانستان، وهو أكبر هجوم عسكري على حركة «طالبان» منذ الغزو الذي قاده الولايات المتحدة في أكتوبر ٢٠٠١.

وفي وقت لاحق أعلنت الهند موافقتها على استئناف محادثات السلام مع باكستان، بعد أن علّقت نيودلهي هذه المحادثات عقب هجمات مومباي في نوفمبر ٢٠٠٨، وأكدت نيّتها المضي قدماً في خطط المحادثات على الرغم من هجوم الأسبوع الماضي في مدينة بونا غرب الهند، الذي يُشبهه في أن جماعات لها صلة بباكستان تقف وراءه. كما كشفت تقارير النقاب عن محادثات سلام سرّية في جزر المالديف بين ممثلين لحركة «طالبان» والحكومة الأفغانية.

كما أن تقارير أكدت، مؤخراً، أن السلطات الباكستانية اعتقلت بالفعل الرجل الثاني في حركة «طالبان» الأفغانية، الملا برادار، إلى جانب خمسة من عناصر «طالبان» وتنظيم «القاعدة». وفي إطار الحملة ضد حركة «طالبان» والجماعات المسلحة المتعاطفة معها، أكد مسؤولون باكستانيون، مقتل سراج الدين حقّاني، القيادي في «حركة حقّاني» المرتبطة بتنظيم «القاعدة». أهمية هذه التطورات الأخيرة تتضح في تعليق مسؤول غربي أكد لصحيفة «التايمز» البريطانية أن (التقدم الذي أحرز خلال الشهر الماضي في الحرب على «طالبان» أكبر حجماً مما تم تحقيقه



محللون: على إسرائيل "ضرب التهديد النووي الإيراني في مهده"

يرى محللون أن على إسرائيل ألا تنتظر ريثما تؤتي الدبلوماسية الأمريكية ثمارها في إقناع -أو إجبار- إيران بوقف برنامجها النووي، محذرين من أن خطورة إيران لا تكمن في امتلاك السلاح النووي فحسب، بل في تهديد وجود إسرائيل نفسها.

بضعة شهور تصل إلى عام. ولكن المخططين يغفلون قوة إسرائيل التي تمتلك نحو ٢٠٠ قنبلة نووية أيضاً (برغم الاعتراف بالضريبة السياسية الباهظة المترتبة على استخدام هذه الأسلحة). ورأت المجلة أنه إذا كانت إسرائيل تعدّ إيران تهديداً لوجودها فلماذا لا تبادر إلى ضرب هذا التهديد؟

ومضت المجلة تقول إنه بدلاً من التركيز على التدايعات المترتبة على امتلاك إيران السلاح النووي يجب على المحللين الإسرائيليين التركيز على القضية الأساسية، وهي السياسة الأمريكية. هناك سؤالان أولى بالبحث عن إجابة: هل تستطيع إسرائيل أن تتحرك كقوة إقليمية عظمى بشكل مستقل بعيداً عن الولايات المتحدة؟ وماذا يجب على إسرائيل أن تفعل لتكريس وضعها بصفقتها هذه القوة؟ الإجابة عن السؤال الأول تتوقف على الإجابة عن السؤال الثاني. فالتحرك كقوة إقليمية عظمى يفرض على إسرائيل اتخاذ خطوات تغير بها موازين القوى لمصلحتها، وتلك نقطة يغلقها الغموض بحكم نقص المعلومات. ولكن ثمة أسباب تدفع إلى الاعتقاد أن الضربة الإسرائيلية ضد إيران يمكن أن تجعل من إسرائيل قوة إقليمية عظمى، وأن تدفع الولايات المتحدة إلى تعديل سياستها تبعاً للمتطلبات الاستراتيجية الإسرائيلية. من هذه الأسباب:

* أن روسيا يمكن أن ترحب كثيراً بالتعامل مع إسرائيل كقوة إقليمية مستقلة أكثر مما ترحب بها حليفة لواشنطن.

* أن على الولايات المتحدة أن تتعاطى مع الوضع الاستراتيجي الجديد في الشرق الأوسط حتى في حالة النجاح الجزئي أو المحدود للضربة الإسرائيلية ضد إيران.

واختتمت المجلة قائلة إنه بعيداً عن الحسابات والتدايعات السياسية يتبقى على الخبراء والمخططين الإسرائيليين دراسة مدى الجدوى الفنية للضربة الإسرائيلية.

أبدى محللون اعتراضهم على مقالة «هاريتس» بتاريخ ١٧ فبراير الجاري، التي طالبت المسؤولين الإسرائيليين بضرورة منح الدبلوماسية الأمريكية فرصة لتسوية الأزمة مع إيران بسبب برنامجها النووي، وذلك لسبب بسيط، وهو أن تل أبيب بحاجة إلى دعم أمريكي كامل في أي قرار تتخذه ضد طهران. وأوضحت مجلة «أشيا تايمز» في مقال بتاريخ ١٨ فبراير الجاري أن وجهة نظر «هاريتس» جانبها الصواب، لأنه إذا كانت إيران تشكل تهديداً للولايات المتحدة بسبب السلاح النووي، فإن إيران تشكل تهديداً لوجود إسرائيل نفسها. وواضح من الخطاب السياسي الأمريكي مؤخراً أن واشنطن استبعدت استخدام الخيار العسكري ضد إيران، بدليل تصريحات هيلاري كلينتون التي نفت فيها أن «كل الخيارات مطروحة».

وذكرت المجلة أن مشكلة إسرائيل تتجاوز مجرد امتلاك إيران القنبلة النووية؛ فهي حليفة للولايات المتحدة، في وقت تبدو فيه واشنطن وكأنها تخلت عن الإمساك بعصا القيادة الاستراتيجية في العالم. وهذا يضع إسرائيل على مفترق طرق: فإما أن تتصرف كعميلة للولايات المتحدة، وإما تتصرف كقوة إقليمية عظمى، وكلا الخيارين مكلف ومحفوف بالمخاطر، لأن الخيار الأول يجعلها حليفة ضعيفة ومحط احتقار أعدائها، والثاني يستجلب غضب راعيتها الأولى الأمريكية التي تزودها بالمال والسلاح.

وأضافت المجلة أن المخططين والخبراء العسكريين يتحفظون على أي ضربة عسكرية منفردة بسبب طول المسافة التي تفصل بين القاذفات الإسرائيلية وأهدافها (أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر)، وكون المنشآت النووية مبعثرة ومطمورة تحت الأرض داخل تحصينات قوية، ولأن الضربة لن تؤدي -في أفضل الحالات- إلا إلى تعطيل البرنامج الإيراني



«فورين بوليسي»: تراجع قلق إسرائيل تجاه نيات أوباما ومواقفه

هناك من يؤكد على تراجع قلق إسرائيل تجاه نيات أوباما ومواقفه تجاه النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي وشروط استئناف عملية السلام؛ وإن مواقف الحكومة الإسرائيلية والرأي العام تجاهه أصبحت الآن أكثر إيجابية.

الصلة بالشرق الأوسط، وانقياده لآراء مسؤولين في دوائر صنع القرار يرون أن إسرائيل هي العقبة في طريق السلام. ويرى محللون أن بعض مستشاري إدارة أوباما هم السبب وراء الاعتقاد بعدم تعاطف الإدارة الحالية مع إسرائيل، وإن مواقف هؤلاء المساعدين وتعليقاتهم أدت إلى تصنيفهم ضمن يسار «الحزب الديمقراطي» الأمريكي. ولكن يرى مراقبون آخرون أن هناك شواهد عدة تؤكد خطأ هذا التصنيف، وخطأ الاعتقاد بعدم تعاطف إدارة أوباما مع إسرائيل أيضاً.

بعض مواقف إدارة أوباما وخياراتها في البداية هي التي أدت إلى تصنيفه في خانة المتعاطف والمؤيد لإسرائيل، وليس مع مساعديه الذين يرون أن إسرائيل عقبة في طريق السلام. ففي ما يتعلق بشرط وقف الاستيطان لتهديد الطريق أمام استئناف محادثات السلام، اضطرت إدارة أوباما إلى قبول موقف نتنياهو الرافض للوقف الكلي للنشاط الاستيطاني، إذ أعلن المبعوث الخاص لأوباما للسلام في الشرق الأوسط، جورج ميتشل، رسمياً أن «خطوات نتنياهو بالوقف الجزئي للاستيطان خطوة مهمة في جهود السلام». كما بدأت في الآونة الأخيرة في التعامل مع الملف الإيراني بلهجة أكثر تشدداً تجاه طهران.

يُضاف إلى ذلك أن أوباما لا يزال رافضاً تماماً فكرة الحوار مع حركة «حماس»، وأكد في هذا الجانب أن الحوار مع «حماس» سيضر عملية السلام في ظل موقف الحركة الرافض لوجود إسرائيل، وسيضعف، حسب اعتقاده، موقف رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ورئيس الحكومة الفلسطينية، سلام فياض.

قلق إسرائيل تجاه نيات أوباما ومواقفه تجاهها وتجاه شروط استئناف عملية السلام وكيفية تراجع بعض الشيء، في الوقت الراهن على الأقل. كما أن نظرة الرأي العام الإسرائيلي تجاه موقفه إزاء النزاع أصبحت أكثر إيجابية مما كانت عليه قبل نحو عام تقريباً.

بدأ قلق إسرائيل تجاه باراك أوباما مع صعوده السريع والقوي إلى البيت الأبيض، فقد بدا في نظرها رئيساً لم يسبق أن اتخذ موقفاً تعدد تل أبيب محكماً مهماً لمعرفة موقفه الحقيقي تجاه إسرائيل، كما أن أجندته لم تكن كتاباً مفتوحاً أمام إسرائيل، لذا اعتمدت على التكهنات والتقديرات في معرفة تفاصيلها. ترى، هل تستمر الولايات المتحدة تحت ظل إدارة أوباما شريان حياة لإسرائيل كما كان عليه الحال، أم ستعتمد سياسات إدارته على تقديرات وأفكار من المحتمل أن تلحق ضرراً بأمن إسرائيل؟

قلق إسرائيل تجاه أوباما، حسبما جاء في تقرير نشرته مجلة «فورين بوليسي»، بدا واضحاً في الدائرة المقربة من رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، الذي تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية في مارس من العام الماضي، أي بعد نحو شهرين من وصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض.

مصدر هذه المخاوف لدى رئيس الحكومة الإسرائيلية ومستشاريه المقربين، كما جاء في تقرير «فورين بوليسي»، هي التقارير المثيرة للقلق من جانب أصدقاء إسرائيل الجمهوريين في الولايات المتحدة، وهي تقارير أثارت قلقاً تجاه اثنين من أكثر الملفات أهمية لدى إسرائيل، وهما الملف النووي الإيراني، وإقامة الدولة الفلسطينية. ففي ما يتعلق بالملف النووي الإيراني، تخشى إسرائيل أن يؤدي نهج إدارة أوباما في التعامل مع طهران إلى إضاعة الوقت وتسريع إيران، بالتالي، خطواتها باتجاه حيازة سلاح نووي. كما أثارت الصورة التي عكسها الجمهوريون أصدقاء إسرائيل حول إدارة أوباما قلقاً تجاه احتمال فرض واشنطن شروطاً بشأن إقامة الدولة الفلسطينية.

ويرى محللون أن مطالب إدارة أوباما بالباكرة بوقف الاستيطان كشرط لاستئناف مفاوضات السلام، ثم تراجع واشنطن عن هذه الشروط، أكدا الاعتقاد السائد بافتقار أوباما إلى الخبرة والتجربة في مجال السياسة الخارجية ذات





«دير شبيجل»: العقوبات يجب أن تشمل «الحرس الثوري» الإيراني

يرى محللون ضرورة أن تشمل أي عقوبات مشددة ضد إيران، بسبب برنامجها النووي، مراكز أعصاب النظام، وفي مقدمتها «الحرس الثوري»، الذي يُعد أقوى مصدر من مصادر دعم النظام الحاكم.

الخصوم الداخليين أيضاً - على مدار الثلاثين عاماً الماضية. وهو ك «الأخطبوط» الذي تمتد أذرعه إلى مراكز القوة الرئيسية كافة مثل الاقتصاد والصناعات النووية، الأمر الذي يجعله أكثر فاعلية من الجيش النظامي.

وذكر خبراء أن عدد أفراد «الحرس الثوري» يصل اليوم إلى ١٢٥ ألف عنصر، أي ثلث قوة الجيش النظامي، بالإضافة إلى وجود ٣٠٠ ألف عنصر احتياطي، والأهم، وجود ميليشيات الـ «بسيج»، التي يصل عدد أفرادها إلى ١٠٠ ألف، والقادرة، حسب التقارير، على استدعاء مليون عنصر إضافي. وطبقاً لحركة «مجاهدي خلق» المعارضة يسيطر «الحرس الثوري» على أكثر من ٥٠٪ من الواردات، وأكثر من ٣٠٪ من الصادرات، فضلاً عن سيطرته على قطاع حيوي مثل النفط الذي تصل أرباحه السنوية إلى خمسة مليارات دولار. سياسياً يسيطر «الباسدران» على ثلث البرلمان الإيراني، ورئيس المجلس الوطني، علي لاريجاني، هو أحد أبناء «الحرس الثوري» - تماماً مثل خليفته في منصب كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين، سعيد جليلي.

وترى المجلة أن العقوبات الدولية يمكن أن تستهدف كبار المسؤولين عن «الحرس الثوري» شخصياً عن طريق منعهم من السفر إلى الدول الغربية، وتجميد أرصدهم المصرفية في الخارج. كما أن العقوبات ضد الشركات المملوكة لـ «الباسدران» يمكن أن تؤدي إلى وقف الاستثمارات التي يحتاج إليها قطاع الطاقة بشدة وبصورة ملحة. كما أن استهداف البنوك الإيرانية عن طريق تجميد تعاملاتها يمكن أن يصيب إيران بالشلل، خاصة أن الإيرانيين بدؤوا بالفعل في سحب أرصدهم، فضلاً عن وصول التضخم إلى معدلات عالية تتجاوز ٢٥٪.

«إلى متى نظل نكتفي بلعب دور المتفرج والانتظار لما يمكن أن تسفر عنه تلك «المهزلة» التي تحدث في إيران؟» سؤال طرحه ٤٤ شخصاً من كبار الخبراء والعلماء الحاصلين على «جائزة نوبل» على أوباما وساركوزي وميدفيديف وبراون وميركل من خلال إعلان نشرته صحيفة «إنترناشيونال هيرالد تريبيون» بتاريخ ٩ فبراير الجاري. وذكرت مجلة «دير شبيجل» (١٦ فبراير الجاري) أن الخبراء ناشدوا قادة العالم وقف «الجرائم» التي يرتكبها النظام الإيراني، وإجهاض «أحلامه النووية العيشية غير المسؤولة» عن طريق تشديد العقوبات، ودعم قوى المعارضة في الداخل. واستجاب السياسيون، كل بطريقته، على الفور، حيث خرج وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، ليعلن أن الخيار الوحيد المتبقي هو تكثيف الضغوط على إيران، فيما أكد وزير الخارجية الفرنسي، برنار كوشنير، أن «العقوبات هي الخيار الوحيد المتبقي بعد التأكد من استحالة التفاوض مع النظام».

ولكن هنا يقفز تساؤل: هل تنجح العقوبات في منع النظام من إنتاج القنبلة، أم أنه بات على العالم أن يتعايش مع إيران نووية؟ وفتت المجلة النظر إلى أن قادة إيران نجحوا في الإفلات من ثلاث جولات من العقوبات من دون تأثير يذكر، الأمر الذي يضع علامة استفهام حول ماهية العقوبات «الذكية» التي يمكن أن تطول رموز النظام دون أفراد الشعب. الشيء الوحيد الواضح هو الأهداف التي تستهدفها العقوبات الجديدة التي من المرجح أن تركز على «الحرس الثوري» الإيراني (الباسدران) باعتباره أكثر التنظيمات الداخلية قوة وغموضاً أيضاً. ف «الحرس» تولى مهمة الدفاع عن النظام الشيوعي (الديني) ضد الدول المعادية - و



براون: أسلحة الدمار ليست السبب في غزو العراق

قال رئيس الوزراء البريطاني، جوردون براون، إن تأييده غزو العراق عام ٢٠٠٣ لم يكن بسبب التهديد العسكري الذي يمثله العراق، ولكن بسبب عدم امتثال بغداد المتكرر للالتزامات الدولية. وتعطي تصريحات براون لمجلة «تريبيون» مؤشراً إلى الكيفية التي ينوي التعامل بها مع شهادته في تحقيق علني رسمي عن حرب العراق أوائل مارس المقبل. واتهمه منتقدوه بأنه «يحاول يائساً أن ينأى بنفسه عن الموقف الذي اتخذه سلفه، توني بلير، الذي أبلغ لجنة التحقيق الشهر الماضي بأن الرئيس العراقي السابق، صدام حسين، كان يمثل تهديداً للعالم، وكان يتعين نزع سلاحه أو إبطائه». وكان أحد البنود الرئيسية في مبررات الحكومة لغزو العراق، هو امتلاك صدام حسين أسلحة دمار شامل، لم يعثر على أي منها في أي وقت. وقال براون «الدليل الذي قدم إلينا كان وجود أسلحة، وكانت هذه هي النتيجة التي توصل إليها عدد من الأشخاص، ولكن بالنسبة إليّ، فإن السبب للتدخل في العراق كان انتهاك الحكومة العراقية الدائم للالتزامات الدولية». وقال براون، الذي كان وزيراً للمالية وقت الغزو، إن صدام كان قد انضم إلى تعهدات دولية للكشف عن كل شيء عن أسلحة بلاده، لكنه لم ينفذ أيّاً منها. وأضاف «في ذلك الوقت كانت الأمم المتحدة نفسها، والإجراء الجماعي من قبل المجتمع الدولي نفسه على المحك». وقال بعض الأشخاص، ومنهم بلير، إن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (١٤٤١)، الذي أعطى العراق فرصة نهائية للامتثال للالتزامات المتعلقة بنزع أسلحته قبل أشهر من اندلاع الحرب، أعطى تفويضاً واضحاً للعمل العسكري. واتهم «حزب الأحرار الديمقراطيين»، ثالث أكبر الأحزاب البريطانية، براون بمحاولة «إعادة كتابة التاريخ».

حرب أمريكية على مختلف الجبهات ضد «طالبان»

أشارت «ميديا لينك» إلى أنه مع إعلان الأمريكيين الشروع في حربهم الجديدة على مسلحي «طالبان»، اختاروا في هذه الجولة الجديدة من معركتهم توسيع نطاقها، بحيث لن تبقى محدّدة في جبهات القتال المعروفة، بل فتحو عدداً من الجبهات في وقت واحد ليتمكنوا من إلحاق الهزيمة الساحقة بخصومهم في أفغانستان، وحملهم على قبول مطالبهم، ومنها وقف القتال، وقطع العلاقات مع «القاعدة»، وإنهاء سيطرة الملا عمر على إمارة «طالبان». ففي أفغانستان تشنّ القوات الأمريكية وحلفائها أكبر عملية عسكرية اختير لها منطقة تمثل رمزاً لحركة «طالبان»، وموقعاً معنوياً ووجوداً عسكرياً، ومصدراً مهماً لتمويلها بأموال المخدرات التي تزرخ بها منطقة هلمند الأفغانية. ويعتقد الأمريكيون أن أمير الحركة، الملا عمر، قد يكون موجوداً فيها، ويقود رجاله ضد القوات الأجنبية. وفتحو جبهة في الوقت نفسه في وزيرستان الشمالية داخل الأراضي الباكستانية، حيث يعتقد أن شبكة حقاني توجد فيها وتتخذها منطلقاً لشن هجماتها، فراحوا يشنون عليها هجوماً جويماً مكثفاً ويومياً، مستهدفين أي هدف يعتقد أنه يكون على صلة مع شبكة حقاني أو تنظيم «القاعدة». وتقول الأنباء إنهم قد أحرزوا تطوراً عسكرياً بعد أن تمكنوا من قتل أحد أبناء جلال الدين حقاني، وهو محمد حقاني، في غارة بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٠ في منطقة ميرنشاخ في وزيرستان الشمالية. لكن هدفهم المهم سيبقى في القضاء على كل من جلال الدين حقاني، وابنه الملا سراج الدين حقاني، المشهور باسم الخليفة، حيث تنسب إليه معظم الهجمات التي تعرضت لها القوات الأمريكية في أفغانستان، خاصة في المناطق الجنوبية الشرقية، وفي العاصمة كابول. أما الجبهة الثالثة فهي تصعيد عمليات الاعتقال داخل باكستان، حيث يعتقد أن مجلس شوري «طالبان» يوجد فيها ويستخدمها منطلقاً له.

بعد قرارها التخلي عن برنامج العودة إليه واشنطن تفسح المجال لطموحات الصين على القمر

أفسح قرار الولايات المتحدة التخلي عن برنامج العودة إلى القمر المجال أمام الصين لتكون الأمة المقبلة التي تغزو التابع الوحيد للأرض، ما اعتبر نصراً رمزياً لبرنامج أكثر تقشفاً وبرامجاتية من البرنامج الأمريكي. وكان الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أعلن في بداية فبراير الجاري نيته التخلي عن برنامج «كوكبة النجوم» المكلف الذي أطلقه سلفه، جورج بوش، وكانت بلغت نفقاته أكثر من عشرة مليارات دولار، أي نحو عشرة أضعاف تكلفة برنامج الفضاء الصيني، بحسب أرقام رسمية. وفي حال تمت الموافقة على مقارنة أوباما في مشروعه لميزانية ٢٠١١، فإن الأمريكيين لن يعودوا إلى القمر الذي سبق لهم أن نظموا ست رحلات إليه بين عامي ١٩٦٩ و١٩٧٢. وقال فو سونج من مدرسة علوم الفضاء في جامعة «شينجهاو» في بكين (لا يمكننا أن نقول إن القرار الأمريكي وقف برنامج «العودة إلى القمر» يمنح أفضلية للصين، كما أنه لا يمكننا بالتأكيد القول إن الصين لحقت بالولايات المتحدة في هذا المجال). وأضاف «إن الصين ستتابع في هدوء برنامجها المقرر لاستكشاف الفضاء». وتبنت الصينيون مقارنة برامجية جداً منذ أن أطلقوا البرنامج الفضائي المأهول الذي أقرته الحكومة في عام ١٩٩٢ اعتماداً على تكنولوجيا روسية. ولم ترسل بكين أول رائد فضاء إلا في عام ٢٠٠٣ لتصبح ثالث بلد يقوم بذلك بعد الولايات المتحدة وروسيا. وأوضحت إيزابيل سوربي-فيرجي المكلفة الأبحاث في «المركز الوطني للأبحاث العلمية» في فرنسا «أنه برنامج فضاء غير مكلف جداً، ومحسوب بعناية لجهة العلاقة بين التسيير الذاتي والنجاعة والاستقلالية». ولا يتضمن البرنامج الصيني لغزو القمر «شانج أي» تاريخاً دقيقاً لإرسال رائد فضاء إلى القمر. ويشير مهندسون إلى أفق عام ٢٠٢٠ بعد إرسال صاروخ لاما للتدخل في شؤون الصين الداخلية أمر محكوم عليه بالفشل. ● غير مأهول قبل عام ٢٠١٣.

الصين تحتج بقوة على لقاء أوباما الدالاي لاما

استدعى نائب وزير الخارجية الصيني، تسوي تيان كاي، أول من أمس، السفير الأمريكي لدى الصين، جون هانتسمان، وقدم إليه احتجاجاً شديداً للهجة بشأن لقاء الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الدالاي لاما. وقال المتحدث باسم «الخارجية» الصينية، ما تشاو شيوه، في بيان أمس «إن تصرف الولايات المتحدة يعدّ تدخلاً صارخاً في الشؤون الداخلية الصينية، وقد أساء على نحو خطر إلى المشاعر القومية للشعب الصيني، وأضر بشدة بالعلاقات الصينية-الأمريكية». وبالرغم من معارضة الصين القوية، التقى الرئيس الأمريكي أوباما ووزيرة خارجيته، هيلاري كلينتون، على التوالي، الدالاي لاما في واشنطن، يوم الخميس الماضي. وقال ما «إن التبت جزء لا يتجزأ من حرمة الأراضي الصينية، والمسائل المتعلقة بالتبت شأن داخلي محض للصين». ولفت المتحدث من جديد النظر إلى أن «أقوال الدالاي لاما وأفعاله أظهرت أنه ليس شخصية دينية محضة، بل منفي سياسي ما فتى يشارك في نشاطات انفصالية تحت ستار الدين». وذكر ما أن الجانب الأمريكي سمح للدالاي لاما بزيارة الولايات المتحدة، ونظم له لقاءات بالرئيس والقادة السياسيين الآخرين، الأمر الذي ينتهك، بفداحة، الأعراف التي تحكم العلاقات الدولية، ويتعارض مع المبادئ التي أرستها البيانات الصينية-الأمريكية المشتركة الثلاثة، والتصريح الصيني-الأمريكي المشترك. وأشار إلى أن ذلك يتعارض كذلك مع التعهدات المتكررة من جانب الحكومة الأمريكية بأن الولايات المتحدة تعترف بالتبت كجزء من الصين، ولا تؤيد «استقلال التبت»، مشدداً على أن الصين أعربت عن استيائها البالغ ومعارضتها المطلقة لمثل هذه الخطوات. وأوضح أن عزم الحكومة والشعب الصيني على حماية سيادة الوطن وتكامل أراضيه أمر ثابت ولا يتزعزع، وأن محاولة أي شخص استغلال مسألة الدالاي لاما للتدخل في شؤون الصين الداخلية أمر محكوم عليه بالفشل. ●



«واشنطن بوست» لا تتوقع تقدماً في الحوار مع سوريا

«مونيتر»: مخاوف من حرب أهلية في العراق

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» افتتاحية تحت عنوان «لا تتوقع تقدماً في الحوار مع سوريا»، استهلته بقولها إن فكرة تراجع الرئيس السوري، بشار الأسد، عن تحالفه مع إيران ورعاية «الإرهاب» تُعدّ من أجراً الأفكار في الشرق الأوسط؛ إذ لا يبدو أن أيّاً من المبادرات الدبلوماسية «الفاشلة» قادرة على إضعاف هذا التحالف. وتوضح الافتتاحية أن أحدث محاولة لاختبار ذلك قامت بها إدارة الرئيس أوباما هذا الأسبوع بترشيح أول سفير أمريكي إلى دمشق منذ عام ٢٠٠٥، وإرسال مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية، هو ويليام بيرنز، للقاء الرئيس الأسد. وقد صرح بيرنز بعد اللقاء بقوله «إنني لا أتوهم شيئاً، ولكن هذا اللقاء جعلني متفائلاً بإمكانية إحراز تقدم معاً». وتوضح الصحيفة في افتتاحيتها أنها لا تعارض اختيار الإدارة للسفير، أو زيارة بيرنز، فكلاهما يمثل جزءاً من تعهد الرئيس في حملته الانتخابية بـ «التعامل المباشر» مع أنظمة حاكمة مثل سوريا. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن بيرنز قام بهذه المهمة من قبل، فالتقى الرئيس الأسد عام ٢٠٠٤ نيابة عن إدارة الرئيس السابق، جورج بوش. وقبله تواصل وزير الخارجية الأسبق، كولين باول، مع الرئيس الأسد أيضاً، وكذلك رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، السيناتور جون كيري، وشخصيات أوروبية بارزة مثل الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي. وبرغم ذلك فلم ينجح أي من هؤلاء المفاوضين في إقناع سوريا بتغيير سياستها. وترى الافتتاحية أن الرئيس الأسد يريد من الولايات المتحدة رفع العقوبات، ويريد من «الاتحاد الأوروبي» منح سوريا امتيازات تجارية، ويريد من إسرائيل الانسحاب من هضبة الجولان ومنح سوريا الشاطئ الشرقي من بحر الجليل (بحيرة طبرية). وفي مقابل ذلك، لا يقدم الكثير.

أعدت جين آراف تقريراً نشرته صحيفته «كريستيان ساينس مونيتور» تحت عنوان «تصاعد المخاوف بشأن نشوب حرب أهلية جديدة إثر التفجيرات التي تسبق الانتخابات»، ذكرت فيه أن انتحارياً أودى بحياة ١١ شخصاً في تفجير انتحاري وقع يوم الخميس الماضي بالقرب من بعض المباني الحكومية، مع احتدام النزاعات بين مرشحي الأحزاب، ما أثار مخاوف من نشوب حرب أهلية جديدة في العراق. وصرح مسؤولون بأن التفجير الانتحاري وقع بالقرب من نقطة تفتيش خارج مبنى حكومي في محافظة الأنبار (٦٠ ميلاً غرب بغداد). وقد أسفر التفجير عن إصابة ما لا يقل عن ٢٢ شخصاً أيضاً، في حادث يُعدّ الثالث من نوعه ضد مبان حكومية منذ أكتوبر الماضي. ويشير التقرير إلى أن تنظيم «القاعدة» -الذي شن منذ أغسطس الماضي سلسلة من التفجيرات الانتحارية- هدد علناً بتعطيل الانتخابات المُزمع عقدها في مارس المقبل، التي تُعدّ الأولى من نوعها منذ عام ٢٠٠٣، التي تتم تحت سيادة عراقية كاملة. وقد قاطعت محافظة الأنبار، ذات الأغلبية السنية، انتخابات عام ٢٠٠٥، احتجاجاً على هيمنة الشيعة على العملية السياسية. واندلعت مؤخراً أزمة سياسية جديدة بسبب الحظر الذي فرضته «لجنة المساءلة والعدالة» على أكثر من ٥٠٠ مرشح، لصلاتهم السابقة بتنظيم الرئيس العراقي السابق، صدام حسين، (تنظيم البعث). ومنذ ذلك الحين، تم السماح لـ (٢٨) منهم فقط بخوض الانتخابات، ولكن أحد أبرز مرشحي السُّنة، ممن هم مدرجون على قائمة الحظر، الزعيم السني البارز صالح المطلق، دعا إلى مقاطعة الانتخابات إذا استمر العمل بقرار الحظر. ويشير التقرير إلى أن المطلق، كان قد استقال من «حزب البعث الاشتراكي» خلال السبعينيات، كما كان عضواً في البرلمان العراقي خلال السنوات الأربع الماضية.



العراق يتوقع زيادة كبيرة في إنتاج النفط هذا العام

قال وزير النفط العراقي، حسين الشهرستاني، الخميس الماضي، إن العراق يتوقع زيادة إنتاج النفط ٢٠٠ ألف برميل يومياً هذا العام، بعد أن وقع مجموعة من الصفقات مع شركات نفط كبرى. وأضاف الشهرستاني لـ «رويترز» أن مرافئ عائمة جديدة ستساعد على زيادة القدرة التصديرية أكثر من مليوني برميل يومياً بحلول منتصف عام ٢٠١١. وأردف يقول إن العراق لن يواجه أي عقبات تمنعه من زيادة الصادرات هذا العام. وستقوم شركتنا «بي.بي» و«سي.إن.بي.سي» الصينية بتطوير حقل «الرميلة» بموجب عقد خدمات مدته ٢٠ عاماً. وفي نوفمبر الماضي قال رئيس شركة «نفط الجنوب» العراقية إن بلاده تسعى إلى إقامة أربعة مرافئ عائمة جديدة، ومد ثلاثة خطوط أنابيب نفط تحت البحر لزيادة قدراتها على التصدير إلى ثمانية ملايين برميل يومياً من ١,٩ مليون حالياً. وأبرم العراق، الذي يحتاج بشدة إلى الأموال لإعادة بناء اقتصاده بعد سنوات من الحرب والعقوبات، سلسلة من عقود التطوير مع شركات نفط عالمية يمكن أن تحوله إلى منتج رئيسي للخام. ويمكن أن ترفع العقود قدرات العراق الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يومياً في غضون سبع سنوات.



«مجموعة العمل المالية» تدعو إلى معاقبة إيران في قضايا تبييض أموال

حددت «مجموعة العمل المالية» التي تنسق مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في ٣٣ بلداً، أول من أمس، ثمانية بلدان قالت إنها تعاني عيوباً استراتيجية في المجال، داعية إلى معاقبة إيران بشكل خاص. وقالت المجموعة، في بيان نشرته وزارة المالية الأمريكية، إنه (بهدف حماية النظام المالي الدولي من مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبهدف زيادة التشجيع على التزام معايير الدول الأعضاء، حددت «مجموعة العمل المالية» الدول التي تعاني عيوباً استراتيجية). ومن بين الدول الثماني، شكلت إيران وحدها محور نداء وجهته «مجموعة العمل المالية» إلى أعضائها وإلى دول أخرى بهدف «تطبيق تدابير عقابية لحماية النظام المالي العالمي».



رئيس «تويوتا» يوافق على المثول أمام «الكونغرس» الأمريكي

قال آكيو تويودا، رئيس شركة «تويوتا»، إنه مستعد للإدلاء بإفادته أمام «الكونغرس» الأمريكي، حول البرنامج الذي أعلنته شركته لاستدعاء الملايين من السيارات التي باعتها لإجراء تحويرات عليها. وقال تويودا إنه يتطلع إلى التحدث بشكل مباشر إلى «الكونغرس»، وإلى الشعب الأمريكي). وكان تويودا قد ألمح في وقت سابق إلى أنه لن يتوجه إلى واشنطن للتحدث إلى الكونغرس، بل سيبقى في اليابان من أجل إدارة برنامج الاستدعاء. ولكن يبدو أنه غير رأيه، وسيمثل أمام «الكونغرس» في واشنطن يوم الأربعاء المقبل. ويعتقد أن تويودا غير رأيه بعد ما طلب رئيس «لجنة الرقابة والإصلاح الحكومي» في «الكونغرس» الأمريكي منه رسمياً المثول أمام اللجنة. وقال رئيس اللجنة، النائب الديمقراطي أدولفوس تاونز، إنه يريد أن يوضح تويودا سير عملية الاستدعاء. وقال تاونز في رسالة مفتوحة «إن مواطنينا غير متأكدين من طبيعة المشكلة، ولا يعلمون إن كانت قيادة سياراتهم آمنة، وحائرون حول ما يتعين عليهم عمله إزاء هذه المشكلة». يذكر أن «تويوتا» استدعت ٨,٥ مليون سيارة على النطاق العالمي، ستة ملايين منها في الولايات المتحدة. واكتشفت في هذه السيارات ثلاثة مواطنين خلل شملت دواسات البنزين في العديد من الموديلات، وأنظمة الكبح في سيارة «بريوس».

مجموعتا تأمين ألمانيان

توقفان أنشطتهما في إيران

أعلنت مجموعتا «آلينز» و«ميونيخ ري» الألمانيان للتأمين أنهما ستوقفان أنشطتهما في إيران «بسبب الوضع السياسي في هذا البلد». وقالت «ميونيخ ري» (أول مجموعة لإعادة التأمين في العالم)، في بيان صدر ليل الجمعة الماضي، إنها «قررت عدم تجديد العقود القائمة، وعدم إبرام عقود جديدة مع شركات التأمين في إيران بسبب الوضع السياسي». كما اتخذت مجموعة «آلينز» (الأولى في أوروبا) قراراً مماثلاً، بحسب ما أفادت متحدثة الجمعة الماضي. وحجم أعمال «آلينز» في إيران «ليس كبيراً»، فيما يشمل قرار «ميونيخ ري» أقساطاً بقيمة عشرة ملايين يورو. وفي المقابل تعترم شركة «هانوفر ري» الألمانية لإعادة التأمين «مواصلة أنشطتها في إيران» مع التزامها قواعد الأمم المتحدة و«الاتحاد الأوروبي»، بحسب متحدثة. وحجم أعمال هذه الشركة في إيران محدود جداً. من جهته، قال رئيس «اتحاد شركات التأمين» في ألمانيا، يورج فون فورستنفرت، في بيان إن «صناعة التأمين الألمانية تؤيد العقوبات الاقتصادية بحق إيران، وستشارك في تعزيزها». وفي نهاية بناير الماضي أثار قرار مجموعة «سيمنز» الصناعية الألمانية مغادرة إيران ضجة كبيرة، في ذروة تصاعد التوتر بين برلين وطهران. وارتفعت حدة التوتر مع إيران بعد إعلانها البدء في تخصيب اليورانيوم بنسبة ٢٠٪، ما دفع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» الخميس الماضي إلى إبداء قلقها حيال الأنشطة النووية الإيرانية. وأعلن متحدث باسم المستشارية الألمانية، أنجيلا ميركل، أول من أمس، أن تقرير الوكالة «يؤكد المخاوف الخطرة حيال البرنامج النووي الإيراني».





بسبب مواقفها النووية: هل تتحول روسيا عن دعم إيران؟

يمثل موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني، والعقوبات التي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضها على طهران، أهمية كبيرة لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في هذا السياق فإن التساؤل هو: ما اتجاه موقف موسكو من الأزمة النووية خلال الفترة المقبلة؟ هنا يشير مراقبون إلى أنه بعد أن استفادت إيران لسنوات طويلة من الدعم الروسي لمواجهة الحملة الغربية على ملفها النووي المثير للجدل، صعّدت موسكو خلال الفترة الأخيرة من لهجتها إزاءها، من دون أن يكون موقفها واضحاً إزاء العقوبات المحتملة على النظام الإيراني. ولم تعد موسكو اليوم ترفض احتمال فرض مجلس الأمن عقوبات على إيران، وهو الخيار الذي باتت ثلاث دول أخرى في مجلس الأمن تعمل لإقراره، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في حين تطالب بكين بمزيد من المشاورات الدبلوماسية قبل فرض أي عقوبات. وتكررت خلال الفترة الأخيرة تصريحات المسؤولين الروس حول العقوبات بعد أن قررت طهران الأسبوع الماضي البدء في تخصيب اليورانيوم حتى ٢٠٪ لغايات مدنية، حسب قولها، في حين أن الغرب يتهمها عبر هذه الخطوة بالسعي إلى امتلاك السلاح النووي. ويرى رجب سفاروف، مدير «مركز الدراسات الإيرانية المعاصرة» في موسكو، أن روسيا القادرة على التأثير في إيران تسعى لكيلا تؤدي أزمة الملف النووي الإيراني إلى تفاقم التوتر في منطقة الخليج. ويقول سفاروف في حديث إلى وكالة «فرانس برس» «إن روسيا لا تريد كارثة، لأن حدوثها لا يمكن إلا أن يؤثر في مصالحها الخاصة أيضاً. إن أوروبا بعيدة عن إيران في حين أن إيران مجاورة لها». واعتبر هذا الخبير «أن الموقف الروسي لم يتغير كثيراً في الإجمال، إلا أن اللهجة هي التي تغيرت».

وكانت طهران رفضت، أخيراً، العرض الذي قدمته إليها «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» في الحادي والعشرين من أكتوبر الماضي لتخصيب اليورانيوم الإيراني حتى نسبة ٢٠٪ خارج الأراضي الإيرانية، في روسيا على سبيل المثال، قبل تحويله إلى وقود في فرنسا. من جهته يرى رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس «الدوما» الروسي، كونستانتين كوساتشيف، أن روسيا انزعجت كثيراً من هذا الرفض الإيراني، وأن مخاوفها من الملف النووي الإيراني «لم تعد تختلف كثيراً عن مخاوف أوروبا والولايات المتحدة». أما وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، فاعتبر أن «من المهم التقيد بنظام منع الانتشار»، مضيفاً «هذا هو موقفنا المشترك مع الولايات المتحدة، ونحن لسنا متفقين بنسبة ١٠٠٪ حول سبل تحقيق ذلك».

إلا أن المحلل الروسي ألكسي مالاشنكو يرى أن «التصريحات الشديدة اللهجة لبعض المسؤولين الروس ليست سوى رد فعل ضد الرئيس الإيراني، محمود أحمددي نجاد، الذي لا يتقيد بشروط اللعبة، ويتصرف على هواه»، مضيفاً «في العمق لم يتغير الموقف الروسي». وتابع مالاشنكو، الذي يعمل في مركز «كارنيجي» «ما يهم روسيا هو بقاء الوضع معلقاً، إذ في حال تراجع أحمددي نجاد أمام الضغوط سيتم كيل المديح لروسيا، إلا أن دورها سيتضاءل لاحقاً، لأنه سيكون بالإمكان بعدها المضي قدماً بمعزل عنها». وأضاف هذا الخبير أن الرئيس الإيراني «يفهم لعبة روسيا، وهو مقتنع بأنها ستراجع في النهاية ولن توافق على إقرار عقوبات جديدة بحق إيران».

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، دعا، الإثنين الماضي من موسكو، إلى فرض «عقوبات موجعة» على إيران. وبعد يومين أعلنت روسيا إرجاء تسليم طهران أنظمة مضادة للصواريخ من نوع «إس-٣٠٠». والمعروف أن إسرائيل ودولاً غربية عدّة أعربت مراراً عن عدم ارتياحها إلى هذه الصفقة. كما قال سفاروف «برغم التصريحات الروسية المتشددة، فمن الواضح أن موسكو لن تقدم دعمها لفرض عقوبات جديدة على إيران في حال دعي مجلس الأمن إلى الاجتماع في الوقت الحاضر».





النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

الأمريكي لدى نشأة الولايات المتحدة. وينصبّ الفصل الرابع حول منظمات المجتمع المدني.

فيما يتناول الفصل الخامس الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة، والمعضلات التي تعوق الأحزاب عن تأدية دورها الرئيسي. ويتطرق الفصل السادس، إلى الانتخابات الأمريكية واللوائح التي تنظمها.

أما الفصل السابع، فيبحث في وسائل الإعلام الجماهيرية، ويخلص إلى ملاحظات مهمة، منها الاعتراف بأن الانتشار على المستوى الوطني لا يعني بالضرورة، بالنسبة

إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أن الصحيفة أو المجلة المعنية تمارسان على المستوى الوطني تأثيراً أيضاً.

وفي الفصل الثامن، يتحدث المؤلف مطولاً عن أهم ركنين في النظام السياسي الأمريكي، وهما الرئيس والكونجرس، ويقارن بين نظام الحكم البرلماني السائد في أوروبا ونظام الحكم الرئاسي المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الفصل التاسع، يبحث الكتاب في خصائص النظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية.

ويثير الفصل العاشر ملاحظات حول الثقافة السياسية في الولايات المتحدة، خاصة دور المؤسسات السياسية والجماعات كركن من أركان النظام السياسي.

ويؤكد الكاتب أن هناك مؤشرات كثيرة تؤكد أن الارتباط العاطفي الذي يكنّه الأمريكيون لنظامهم، لا يتأثر ببسر بانحسار الثقة بالمؤسسات والنخب السياسية؛ لأن الأمريكيين يراهنون على المبادرة الشخصية أكثر بكثير من مراهنتهم على التدخل الحكومي، مع الإشارة إلى أن الثقة العالية بالمبادرة الشخصية تفرز نتائج وخيمة بالنسبة إلى الفئات الفقيرة والشرائح المستضعفة.



تأليف: إميل هونبر

ترجمة: عدنان عباس علي

الناشر: «مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية»

يناقش الكتاب التطورات التي مرّت بها الولايات المتحدة الأمريكية منذ إعلان ١٣ مستعمرة استقلالها عن بريطانيا، ثم يناقش سياسة التوسع الجغرافي التي انتهجتها الولايات المستقلة، ودأبها على استقبال المهاجرين، ومدى قدرة المجتمع الأمريكي على دمج الفئات كلّها في نسيجه، وكفاح المواطنين السود لنيل حقوقهم. كما يتناول الكتاب أسس النظام الفيدرالي الذي اختارته الولايات لنفسها، ويستعرض خصائص منظمات المجتمع المدني، وجماعات الضغط، وتنظيم الأحزاب الأمريكية، وماهيّة الاختلافات القائمة بين الحزبين

«الجمهوري» و«الديمقراطي». ويبين بالتفصيل القواعد المتبعة في انتخاب الرئيس وأعضاء مجلسي النواب والشيوخ. ويعرض خصائص وسائل الإعلام الأمريكية ودورها في الحياة العامة. ويوضح أن المعضلة السياسية الأساسية في هذا القطاع، تكمن في تركّز ملكيته في يد شركات عملاقة تتحكم في ما يحصل عليه الرأي العام الأمريكي من معلومات. ويركز الكتاب أيضاً على توزيع السلطة بين الرئيس والكونجرس، وأسس النظام القضائي، ويتطرق إلى جذور الثقافة السياسية السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

يتكون الكتاب من عشرة فصول، يناقش الفصل الأول حرب الاستقلال الأمريكية والدستور الذي أفرزته الحرب، وما انطوى عليه من مناحي قصور. وفي الفصل الثاني، يتناول المؤلف تاريخ توسع الولايات المتحدة أرضاً وشعباً؛ منذ نشأتها حتى أصبحت ثالث أكبر دولة في العالم، من حيث تعداد السكان بعد الصين والهند.

ويناقش في الفصل الثالث النظام الفيدرالي في الولايات المتحدة ومكوّناته، وتوزيع الصلاحيات بين السلطات المركزية والولايات المختلفة، وهي القضية التي مثلت محل نزاع المكلفين صوغ الدستور

